

محضر موجز للجلسة التاسعة والخمسين

الرئيس: السيد فيلتشيز آشر (نيكاراغوا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (تابع)

البند ١٦٨ من جدول الأعمال: تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (تابع)

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/50/SR.59
14 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (تابع)
(A/50/696/Add.4 و A/50/696/Add.5 و A/50/903 و Add.1)

البند ١٦٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (تابع) (A/50/696/Add.4 و Add.4/Corr.1 و A/50/903 و Add.1 و A/50/906)

البند ١٦٨ من جدول الأعمال: تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (تابع) (A/50/696/Add.4 و Add.4/Corr.1 و A/50/903 و Add.1 و A/50/909)

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي (تابع) (A/50/696/Add.4 و Add.4/Corr.1 و A/50/895 و A/50/903 و Add.1)

١ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام بشأن تمويل العمليات في يوغوسلافيا السابقة (A/50/696/Add.4 و Add.4/Corr.1)، وقال إن التقرير قد نقح كيما يعكس تطور الحالة في يوغوسلافيا السابقة.

٢ - وتحدث عن البوسنة والهرسك، فقال إنه عقب التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٣١ (١٩٩٥) إنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وأنشأ بموجب قراره ١٠٣٥ (١٩٩٥) بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة عام واحد عملاً بالمرفق ١١ من اتفاق السلام. وذكر أن البعثة تتألف من قوة شرطة دولية ومكتب للشؤون المدنية. وقال إنه لأسباب إدارية وأسباب تتعلق بالميزانية، تم اعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، استيعاب مكتب المنسق الخاص لسراييفو ضمن الترتيبات التي وضعها البنك الدولي واللجنة الأوروبية وغيرها لإنعاش البوسنة والهرسك وتعميرها، وسيعامل كجزء من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وتابع يقول إن مجلس الأمن قد قام فضلاً عن ذلك، بموجب قراره ١٠٣٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بالإذن بمواصلة العمل بالترتيب المؤقت الخاص بإدارة شبه جزيرة بريفلكا. وقال إن هذا الترتيب أضحى، بناءً على توصية من الأمين العام، بعثة مستقلة تعرف باسم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلكا. وإن التكلفة التقديرية لبدء أعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومواصلتها إلى جانب احتياجات مكتب المنسق الخاص لسراييفو وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلكا، للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تبلغ ٥٢,٧ مليوناً من الدولارات. وأعلن أن المطلوب من الجمعية العامة أن تخصص لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مبلغاً إجماليه

٦٠٠ ٧٩٩ ١٥٨ دولار من أجل الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، على أن يبلغ إجمالي معدلته الشهري ٣٠٠ ٢٢٣ ١٣ دولار، وأن يكون مرهونا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة فيما بعد.

٣ - ومضى يقول إن مجلس الأمن قرر بموجب قراره ١٠٢٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أن ينهي في كرواتيا ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا إما بعد فترة مؤقتة تنتهي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أو حينما يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن نشر القوة الانتقالية لحفظ السلام. وصرح بأن مجلس الأمن قد أنشأ بموجب قراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيراميوم الغربية لفترة أولية تستغرق ١٢ شهرا. وقال إن التكلفة التقديرية لهذه الإدارة للفترة الممتدة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تبلغ ١٠٨,١٥١ ملايين دولار، في حين أن مجموع تكلفة إبقاء الإدارة ومكتبي الاتصال في بلغراد وزغرب للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ يقدر بإجمالي يبلغ ٥٠٠ ٧٧٦ ٢٨٤ دولار. وقال إن الأمين العام قد قام في تقريره المؤرخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/83) بإبلاغ مجلس الأمن باعتزامه الاحتفاظ بمكتبي الاتصال في بلغراد وزغرب نظرا إلى الطابع المترابط للحالة في مختلف مناطق يوغوسلافيا السابقة وبسبب أهمية سياسات حكومتي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إزاء الأحداث الدائرة داخل المنطقة. وأعلن أن مكتبي الاتصال في بلغراد وزغرب سيعاملان كجزء من الإدارة وذلك لأغراض تتعلق بالإدارة والميزانية.

٤ - وأردف يقول إن ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قد مددت حتى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٢٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وإن مجموع الموارد اللازمة للقوة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ يقدر بإجمالي يبلغ ٨٠٠ ٦٩٤ ٢٤ دولار، كما يقدر إجمالي هذه الموارد بالنسبة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بمبلغ ٥٠٠ ٣٥١ ٥٢ دولار، وذلك على أساس كامل التكلفة.

٥ - وتابع كلمته قائلا إن الأمين العام أشار في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/83) إلى أنه سيتم الاحتفاظ في الوقت الحالي بهيكل الدعم الإداري المركزي في قوات الأمم المتحدة للسلام. وأن المقر السابق لقوات الأمم المتحدة للسلام سيعمل، خلال فترة ما قبل التصفية الممتدة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، على تقديم كافة جوانب الدعم الإداري والسوقي إلى البعثات الجديدة، والمساعدة على بناء هيكل دعم إداري مستقلة للبعثات الجديدة وتأدية مهام التصفية الإدارية لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو)، وقوة الأمم المتحدة للحماية وقوات الأمم المتحدة للسلام. وأعلن أنه مع إقامة هيكل أساسية مستقلة للدعم الإداري في البعثات الجديدة، سينقل إليها الموظفون والموجودات بالسرعة التي تتيحها الظروف السائدة. وقال إن إجمالي التكلفة التقديرية لقوات الأمم المتحدة للسلام للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ يبلغ ٣٠٢ مليون دولار. وأن هذا المبلغ يشتمل على اعتماد مخصص لتخفيف عدد الموظفين المدنيين والعسكريين بصورة تدريجية، وتسديد تكلفة المعدات المملوكة للوحدات، وتسوية مطالب الأطراف الثالثة في مجال المسؤوليات

القانونية. وذكر أن مجموع تكلفة تصفية عملية قوات الأمم المتحدة للسلام للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ يقدر بإجمالي يبلغ ٦٠٠ ١٧١ ٤٠ دولار.

٦ - وفي الختام، أعرب عن رغبته في تذكير اللجنة بأن الأمين العام ما زال ينتظر ردها على اقتراحاته المتعلقة بتمويل قدرة الرد السريع.

٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتمويل عمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة (A/50/903 و Add.1) وقال إن اللجنة الاستشارية نقحت بعضاً من الاقتراحات التي قدمها الأمين العام على أساس المعلومات التي وردت من موظفين في الأمانة العامة. وقال إن المرفق الرابع للتقرير (A/50/903/Add.1) مثلاً، يتضمن التكاليف التقديرية المنقحة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في حين أن المرفق الثالث يتضمن التكاليف التقديرية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقال إنه سيشعر بالارتياح لو يقدم خلال المشاورات غير الرسمية توضيحاً بشأن أي تخفيض توصي به اللجنة الاستشارية في التكاليف التقديرية التي اقترحتها الأمين العام. وأشار أيضاً إلى أن اللجنة الاستشارية قد طلبت معلومات إضافية بشأن الإجراءات المتخذة لنقل أصول قوات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى قوات التنفيذ المتعددة الجنسيات، وبشأن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بإنشاء قدرة على الرد السريع.

٨ - السيد فيراين (إيطاليا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فرحب بتنفيذ النظام الجديد في وضع ميزانية قوات حفظ السلام وبتوافر تقارير الأمين العام قبل أوانها بما يكفي لتدرسها اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء قبل بداية الدورة المستأنفة. ولكنه اعتبر أنه بالرغم من تحسين شكل بيانات الميزانية، تمشيا مع الميزانية النموذجية لعمليات حفظ السلام، فإن الميزانيات تكون في بعض الحالات أكثر إيجازاً من النموذج. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يرحب في هذا الصدد بتوصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بإدخال مزيد من التحسين على وثائق الميزانية.

٩ - وأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي لعدم توافر كافة تقارير الأداء، خلافاً لأحكام القرار ٢٣٣/٤٩، ولما استتبعه ذلك من عدم تقديم تقارير الأمين العام عن التكاليف التقديرية معلومات بشأن النفقات الفعلية أو آخر البيانات المالية المتاحة للفترة الجارية. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي يود أن تعالج اللجنة الخامسة هذه المواضيع في الدورة القادمة.

١٠ - وأشار إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩، الجزء أولاً، الفقرتين ٣ و ٤، فشدد على أنه ينبغي أن تطبقهما الجمعية العامة، التي لها الحق الحصري في تحديد العمليات التي قد تخضع للتقلبات. وأعرب، في هذا المجال، عن اعتقاد الاتحاد الأوروبي في أنه ينبغي أن يعاد النظر في نهاية العام في بعض

العمليات المعروضة على اللجنة، مثل عمليات أنغولا، والبوسنة والهرسك، والصحراء الغربية وكرواتيا وليبيريا. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يتوقع في هذه الحالات أن تأخذ شتى القرارات في الاعتبار المستويات المقترحة للتكاليف التقديرية؛ وتخصص الاعتمادات للفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وتقر التقديرات بمعدلات شهرية محددة، رهنا بتمديد مجلس الأمن للولايات السياسية؛ وتطلب إلى الأمين العام تزويد الجمعية العامة، لو اقتضت الضرورة، بتقديرات مستكملة للنصف الثاني للسنة المالية استعدادا للمناقشة التي ستدور في الدورة العادية الحادية والخمسين.

١١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالتحسين الأخير الذي أدخل على نص قرارات التمويل المتعلقة بتقييد المبالغ لحساب الدول الأعضاء وأنه يحبذ إيلاء الأولوية إلى تسديد تكاليف الجنود والمعدات إلى الدول الأعضاء التي لم تتخلف عن دفع اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام.

١٢ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ، على غرار ما لاحظته اللجنة الاستشارية، أن عدم إدراج النص المعتاد المتعلق بالدفع لحساب دعم عمليات حفظ السلام في تقارير الأمين العام مسألة مناسبة وذلك بانتظار اتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن طريقة تمويل حساب الدعم. وأعرب عن موافقة الاتحاد الأوروبي، في هذا السياق، على اقتراح اللجنة الاستشارية القاضي بتوزيع الموارد بالتناسب كحصاص على كل ميزانية من ميزانيات عمليات حفظ السلام على حدة بدلا من تخصيص اعتمادات لها واحتسابها في حساب مستقل.

١٣ - واعتبر أنه يجب أن تظهر في ميزانيات حفظ السلام التكلفة الكاملة لكل بعثة من البعثات على أساس المنهجية المتبعة حاليا في الميزانية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرتئي أنه بينما تغطي التبرعات أنشطة تمويل من الاشتراكات المقررة، فإن مثل هذه التبرعات ينبغي أن يتم إيرادها بالكامل في ميزانيات حفظ السلام وينبغي بالتالي خفض الاشتراكات المقررة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يطلب، بناء على ذلك، من الأمين العام إعداد تقرير عن هذه المسألة للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

١٤ - وقال إنه فيما يتعلق بالتصرف في أصول عمليات حفظ السلام، فإن التجربة أثبتت الحاجة إلى تحسين العلاقات بين الأمم المتحدة والبلدان التي تستضيف عمليات حفظ السلام. وأعرب عن موافقة الاتحاد الأوروبي على توصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى ضرورة تضمين إنفاق مركز القوات نصا يكفل تعاون البلد المضيف على نحو مناسب في عملية سحب موظفي الأمم المتحدة وأصولها من البعثات.

١٥ - السيد غرانت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن لدى حكومته عددا من الشواغل بشأن اقتراحات الميزانية الخاصة بعمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة وهذا أمر ستثيره خلال المشاورات غير الرسمية. وقال إنه سيرحب بأي إيضاح يقدم، مثلا، فيما يتصل بالمعايير المستخدمة من أجل تحديد مستويات التسديد في مجال المعدات المملوكة للوحدات. واعتبر أن من المفيد أيضا معرفة الطريقة التي ستسوى فيها المطالب المتعلقة بالمسؤولية والتسويات بالمقارنة مع ما يجري في عمليات الأمم المتحدة

الكبيرة الأخرى، كتلك المضطلع بها في الصومال وكمبوديا. وأعرب عن قلقه الخاص بشأن المدة المقترحة لمرحلتى تصفية العمليات وما قبل تصفيتها. وأعلن أخيراً أنه سيطلب معلومات إضافية عن تمويل قوة الرد السريع وعن الاقتراحات المتعلقة بالميزانية من أجل موظفي إزالة الألغام.

١٦ - السيد غوخال (الهند): قال إن اللجنة على ما يبدو تفتتح الباب من جديد لمناقشة مسألة تمويل عمليات حفظ السلام بكليتها. وقال إن وفده ليس على علم بأن هذا الموضوع سوف يعالج في الدورة الحالية المستأنفة.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (تابع) (A/50/363/Add.2 و Add.2/Corr.1 و Add.2/488/Add.2 و Add.2/Corr.1)

١٧ - السيد هوسانغ (مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قدم تقرير الأمين العام المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (A/50/363/Add.2 و Add.2/Corr.1) وقال إن الولاية الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي ستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٠٤٨ (١٩٩٦). وذكر أن التقرير المعروض على اللجنة يغطي الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالإضافة إلى فترة التصفية لما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

١٨ - وقال إنه يقدر أن تبلغ تكاليف البعثة لفترة الأشهر الأربعة التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ما إجماليه ٤٥,٨ مليون دولار وتكفي لإعادة القوات إلى الوطن، وتخفيض قوام القوات على الأرض إلى ٢٠٠ جندي. وذكر أن في ذلك ما يكفي أيضاً للإبقاء على الشرطة المدنية وموظفي الدعم الدوليين والمحليين.

١٩ - وتحدث عن فترة التصفية، فقال إن التكلفة تقدر بمبلغ ١٥,٦ مليون دولار وأن ذلك يكفي لإعادة الشرطة المدنية والوحدة العسكرية المكونة من ٢٠٠ جندي إلى الوطن، وإقفال المعسكرات وإنهاء البعثة.

٢٠ - وأعلن أن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة في دورتها الخمسين واردة في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام وهي تتضمن تخصيص اعتماد يبلغ إجماليه ٤٥,٨ مليون دولار مع احتساب مبلغ إضافي قدره ٢٥,٨ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فضلاً عن تخصيص مبلغ إجماليه ١٥,٦ مليون دولار من أجل تصفية البعثة.

٢١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (A/50/488/Add.1 و Add.2/Corr.1)، وقال إن التقرير يدرس التكلفة الخاصة ببعثة يخفض حجمها وتشمل، في جملة أمور، ٢٠٠ جندي، ما عدا ٧٠٠ جندي كندي، و ٣٠٠ مراقب من الشرطة المدنية للفترة التي تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وتصفيتها خلال فترة تستغرق سبعة أشهر تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وتنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وذكر أن مجلس

الأمم قد مدد البعثة لفترة أخيرة تبدأ في ١ آذار/مارس وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأضاف يقول إن التكلفة تقدر بمبلغ ٢٥,٨ مليون دولار، على نحو ما تشير إليه الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية، في حين أن من المقدر أن تستلزم التصفية مبلغاً آخر يساوي ١٥,٦ مليون دولار. وذكر أن الفقرة ١١ من التقرير تتضمن معلومات بشأن تكلفة الوحدة الكندية الإضافية المؤلفة من ٧٠٠ جندي، التي تبلغ حوالي ٧,٢ من ملايين الدولارات، والتي ستتكبدها الدولة المساهمة بقوات. وإن الأمم المتحدة ستتحمل التكاليف غير المباشرة.

٢٢ - وتابع كلمته يقول إن اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرة ٢١، على أساس استعراضها للتقديرات، بتخصيص اعتماد يبلغ إجماليه ٦٠,٨ مليون دولار للبعثة للفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ومن أجل التصفية للفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقال إن المبالغ المقرر احتسابها بدقة واردة أيضاً في تلك الفقرة.

٢٣ - وأردف يقول إنه لم يتح للجنة أي تقرير أداء عن الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، على النحو الذي أشارت إليه الفقرتان ٦ و ٧ من تقريرها. وقال إن اللجنة الاستشارية طلبت تقريراً وأنها حصلت من الأمانة العامة على بيانات تقرير أداء مؤقتة ظهرت في المرفق الأول لتقريرها. وأعلن أن البيانات تشير إلى تحقيق وفورات أولية قدرها حوالي ١٠ ملايين دولار. وأن هذا الرقم أولي وأن اللجنة الاستشارية ترتئي أنه من غير المبرر في هذا الوقت أن توصي على نحو محدد بأن تؤخذ الوفورات الأولية البالغة ١٠ ملايين دولار في الاعتبار في التوصيات المتعلقة بالتقديرات الإضافية. وذكر أن اللجنة الخامسة قد تنظر، مع ذلك، في التصرف النهائي بالوفورات الأولية البالغة ١٠ ملايين دولار، استناداً إلى أي معلومات إضافية مستكملة قد يطلب من الأمانة العامة تقديمها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠